المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-12-2006
الصفحـات : 24
العـــدد : 2255
المسلسل : 197

في رصد لمسيرة الحوار الوطني منذ انطلاقته

122 توصية في 5 لقاءات وأعضاء السادس في حضرة خادم الحرمين اليوم

أبها: عيسى سوادي

اختتمت أول من أمس في الجوف فعاليات اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري والذي ناقش ولأول مرة في مسيرة مركز الملك عبدالعزيز للحوار الفكري محورا يتماس بشكل مباشر مع وزارات وجهات حكومية هي وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، وجاء اللقاء بعنوان "التعليم: الواقع وسبل التطوير"، حيث ناقش محور التعليم العام في اليوم الأول ومحور التعليم العالي في اليوم الثاني، ومحور التعليم الفني في اليوم الثالث. وصدر عن الملتقى بيان ختامي اشتمل على أسس رئيسة تمخض عنها الحوار ولعل من أبرزها ما ذكره أمين عام مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني فيصل بن عبدالرحمن المعمر من تأكيد المشاركين على المنطلقات الرئيسة في مجال التعليم ومن أن الإسلام هو المنطلق المنظومة التعليم سياسة ومنهجاً، وممارسة، وأنه يعد الركيزة الأساسية والعامل المشترك للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحد الدعامات الرئيسة لتعزيز الوحدة الوطنية، وتقوية الجبهة الداخلية، والمواجهة الملائمة للتحديات كافة، إضافة إلى التأكيد على أن التطورات المتلاحقة في شتى المجالات تتطلب الاستفادة من معطيات العصر والتقنيات الحديثة، مع المحافظة على الثوابت والمكتسبات. إلى ذلك سيلتقي خادم الحرمين الشريفين اليوم المشاركين والمشاركات في اللقاء السادس.

وكان المركز قد عقد قبل هذا اللقاء الأخير 5 لقاءات في مختلف مناطق المملكة ونتج عنها 122 توصية، جاء التأكيد على ثوابت الشريعة والوطن قاسما مشتركا بينها إضافة إلى اللقاء الأخير الذي عقد في منطقة الجوف.

عبدالله الحصين

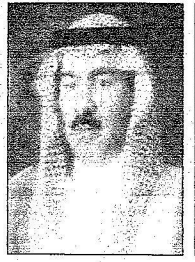
فيصل المعمر

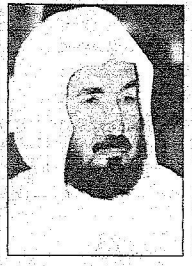
راشد الراجح

عبدالله نصيف

مواقف الملك عبدالله تجاه الحوار الوطني تؤكد أنه الداعم الأول للاستمرارية والتواصل

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 2255
الصفحـات : 24 المسلسل : 197

وبعودة إلى البداية واللقاءات السابقة؛ يتذكر الجميع دعم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لانعقاد (اللقاء الوطني الأول للحوار الفكري) في شهر جمادى الأولى 1424هـ، وكان البحث في محورين رئيسين: (الوحدة الوطنية وأثر العلماء فيها) و(العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية).

تأصيل وتوثيق عرى الوحدة الوطنية

اقترح بعض المهتمين بهموم الوطن ومصلحته ترتيب لقاء وطني لحوار فكري تناقش فيه بعض القضايا من أجل تأصيل تمسكها بدينها وثوابتها الشرعية وتوثيق عرى الوحدة الوطنية، وتمتين أواصر العلاقات بين أفرادها وتوثيق صلتها بالعالم الإسلامي في إطار الوسطية والاعتدال. وقد عرض الاقتراح على خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، فوافق عليه ووجه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه. وقد اشترك في هذا اللقاء عدد من أهل العلم الشرعي، والفكر الإسلامي من أطياف فكرية متعددة، وعقد اللقاء في مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض من 15-18/4/1424 الموافق 15-2003/6/18م، وافتتح اللقاء بكلمة خادم الحرمين الشريفين عبدالله بن عبدالعزيز، التي ألقاها نيابة عنه رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور صالح بن عبدالله بن حميد. وتمثلت محاور اللقاء الأول في الوحدة الوطنية وأثر العلماء فيها وفي العلاقات والمواثيق الدولية وأثر فهمها على الوحدة الوطنية.

وبعد مناقشات ومحاورات اعتبر المتلقون خطاب الملك عبدالله بن عبدالعزيز وثيقة رئيسة للقاء يسترشد أطراف الحوار بما أكدته من معان وأفكار وما تضمنته من مضامين مهمة، وخلصوا إلى التوصيات التالية:

1. الوعي بما يحدق بالوطن من أخطار وهجمات شرسة تمس عقيدته ووحدته الوطنية، والتنبه إلى ما تحدثه من عوامل التنافر والشقاق بأشكاله القبلية أو الإقليمية أو الفكرية من هدم لعرى التماسك والترابط.

2. إدراك أن الاختلاف والتنوع الفكري وتعدد المذاهب واقع مشاهد وطبيعة من طبائع البشر يستثمر في التأسيس نحو استراتيجية التعامل في الدعوة والنصح والحوار، وتوجيهه الوجهة السليمة التي تخدم أهداف المملكة وثوابتها.

3. الأخذ بعين الاعتبار الواقع المعاصر والتقدم التقني مما يحتم ضرورة وضع أساليب جديدة لحماية الدين والوطن والمواطن.

4. تركيز العناية والتفكير في قضية الخطاب الإسلامي الداخلي والخارجي بما يؤكد تمسك المملكة بعقيدتها الإسلامية في إطار من الوسطية والاعتدال.

5. السير في كل ما سبق داخل مضمار الحوار العلمي الموضوعي الهادئ البعيد عن التنافر.

6. التوصية بتقوى الله سبحانه وتعالى في السر والعلن.

التأكيد على ثوابت الشريعة والوطن قاسم مشترك بين جميع اللقاءات

7. التطوير العملي لفكرة هذا اللقاء، وتوسيع دائرة المشاركة فيه، ليشمل جميع المستويات، ويعالج مختلف الموضوعات، وذلك بإنشاء مركز للحوار الوطني يعنى بتنظيم اللقاءات، وإعداد البحوث والدراسات في هذا المجال.

8. المحافظة على الوحدة الوطنية لهذه البلاد المبنية على العقيدة الإسلامية الصحيحة وعلى الثوابت الشرعية.

9. التوكيد على مكانة العلماء ودورهم في ضمان الوحدة الوطنية.

10. إن من أقوى دعائم الوحدة الوطنية الاهتمام بمعالجة هموم الحياة اليومية للمواطن، والتوازن في توزيع برامج التنمية بين مناطق المملكة.

11. الاستمرار في تطوير عناصر العملية التربوية بما يحقق مواكبة العصر وتعزيز الوحدة الوطنية.

12. مراعاة قضايا الشباب في خطط التنمية وبرامجها.

13. على وسائل الإعلام مراعاة الإسهام في تعضيد الوحدة الوطنية وعدم المساس بالثوابت التي قامت عليها.

14. الاستمرار بعملية الإصلاح بكافة جوانبه، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية يعزز الوحدة الوطنية، ويعمق مشاعر الانتماء.

15. الإسلام دين وسط في العقيدة والأحكام الشرعية، لا يقبل الغلو والتشدد كما لا يقبل التحلل من الثوابت الشرعية.

16. قاعدة سد الذرائع من القواعد التي شيد لها الشرع بالاعتبار، وهذه القاعدة ينبغي إعمالها بتوسط واعتدال فلا يهمل إعمالها، ولا يتوسع في استخدامها.

17. أهمية الحوار كوسيلة للتعبير عن الرأي، لتحقيق التعايش من خلال منهجية شاملة تلتزم بالأصول والضوابط الشرعية.

18. الاختلاف والتنوع الفكري سنة كونية وحقيقة تاريخية، لذا لا يمكن إلغاؤه وتجاوزه، ولن ما يخفف من آثاره الضارة اعتماد منهج القرآن الكريم في الحكم على الآراء والأشياء والأشخاص.

19. العمل على معالجة القضايا والمشكلات والمظالم والممارسات والتقاليد المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية التي تواجه المرأة في العصر الحاضر، وإبراز الصورة الحقيقية لها في الإسلام.

20. ضمان حرية التعبير وفق الضوابط الشرعية المعتبرة.

21. للفتوى مكانة سامية، ومهمة عظيمة في المجتمع المسلم، ولذا تتأكد حاجتها إلى مواكبة العصر، والتواصل مع مختلف المجامع الفقهية.

22. ضرورة الوعي بالظروف الإقليمية والدولية ومراعاتها، واتباع المصالح القائمة على العدل في تأسيس العلاقات الدولية، والاستفادة من الطاقات العلمية والفكرية في تأصيل العلاقات الدولية على منهج الإسلام.

23. الجهاد ذروة سنام الإسلام، ويجب العمل على توضيح أحكام الجهاد حتى لا يساء فهمه.

24. يؤكد المجتمعون على أن مقاومة الاحتلال الصهيوني في فلسطين حق مشروع.

25. إن مما يتألم له المشاركون في هذا اللقاء الاعتداءات الآثمة على المسلمين، ويقررون أن ذلك محاربة لله ورسوله وإفساد في الأرض، وأن الإسلام بريء من تلك الأفعال.

بين الغلو والاعتدال

بعد ذلك استضافت مكة المكرمة اللقاء الوطني الثاني للحوار الفكري من 4-8 ذي العقدة 1424هـ، الموافق 27-31 ديسمبر 2003م، وكان تحت عنوان "الغلو والاعتدال.. رؤية منهجية شاملة"، وأوصى المشاركون في اللقاء بعد دراسة مستفيضة بما يلي:

1 ـ دعوة المؤسسات العلمية الشرعية، للاتفاق على تحديد المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالغلو.

2 ـ الدعوة لدراسة علمية شاملة ومعمقة لظاهرة الغلو في المجتمع السعودي.

3 ـ تسريع عملية الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة الشعبية من خلال:

انتخابات أعضاء مجلس الشورى، ومجالس المناطق، وتشجيع تأسيس النقابات والجمعيات التطوعية، ومؤسسات المجتمع المدني.

4 ـ تطوير وسائل الاتصال بين الحاكم والمحكوم، والفصل بين السلطات الثلاث.

5 ـ التأكيد على ضبط الشأن الاقتصادي بما يحافظ على المال العام.

6 ـ الدعوة إلى تجديد

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 2255
الصفحـات : 24 المسلسل : 197

الخطـاب الـديـنـي، بما يستـنـاسب والمتـغيرات المعاصرة.

7ـ التأكيد على رفض الفتوى الفردية في المسائل العامة التي تمس مصالح الأمة ومستقبلها.

8ـ ترسيخ مفاهيم الحوار في المجتـمـع السعودي، وتربية الأجيال في المدارس والجامعات على ذلك.

9ـ تطوير مناهج التعليم في مختلف التخصصات على أيدي المتخصصين.

10ـ دعم المناشط الطلابية غير الصفية، وتحديد آلياتها، ولإنشاء مراكز للشباب الذكور وأخرى للإناث داخل الأحياء السكنية.

11ـ رصد الظواهر المجتمعية السلبية، ووضع الخطط المستقبلية لمعالجتها.

12ـ تعزيز دور المرأة في كافة المجالات.

13ـ الدعوة لفتح الباب لمن يريد الإقلاع عن العنف والإفساد في الأرض.

14ـ تأمين المحاكمة العادلة أمام القضاء للمتهمين بقضايا العنف والإرهاب.

15ـ وضع استراتيجية شاملة تساعد على استقطاب الشباب وتبعدهم عن الغلو والتطرف وتوفير فرص التوظيف والتدريب والتأهيل.

16ـ التأكيد على التوازن في الطرح الإعلامي لقضايا الدين والوطن، ووضع منهجية علمية لذلك.

17ـ الاهتمام بالخطاب الإعلامي الخارجي وتطويره لمواجهة التحديات المعاصرة، والدعوة لإنشاء وحدة متخصصة بمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني تعنى بحوار الحضارات والثقافات.

18ـ أوصى المشاركون بأن يكون موضوع اللقاء الثالث واحدا من الموضوعات التالية: العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حقوق المرأة وواجباتها، المشاركة الشعبية السياسية، التعليم.

المرأة حقوق وواجبات

وفي المدينة المنورة كان اللقاء الوطني الثالث للحوار الفكري في الفترة ما بين 24ـ 26 ربيع الآخر 1425هـ الموافق 12ـ 14 يونيو 2004 تحت عنوان "المرأة: حقوقها وواجباتها وعلاقة التعليم بذلك".

وجاءت توصيات اللقاء على النحو التالي:

1ـ التأكيد على الأهمية الكبرى لدور المرأة في الأسرة واعتباره الوظيفة الأساسية، وأن عملها وتكسبها حق مشروع ضمنه لها الإسلام.

2ـ التأكيد على حق المرأة في الأمومة، وحقها في الزواج وفق تصور الإسلام حيث يكون كل من الزوجين سكنًا للآخر يتبادل معه المودة والرحمة، وحقها في بيت تكون راعية فيه تمارس وظائفها الطبيعية.

3ـ التأكيد على أن العلاقة بين الجنسين في الإسلام تقوم على التعاون والتكافل والتكامل.

4ـ تقوم العلاقة الزوجية على أساس من التقوى والقوامة والطاعة والشورى، وأن القوامة لا تعني التسلط، ولا تلغي ولاية المرأة على نفسها.

5ـ الدعوة إلى إنشاء هيئة وطنية متخصصة تعنى بقضايا المرأة والأسرة.

6ـ العمل على وضع خطة وطنية للتوعية بحقوق المرأة وإيجاد وثيقة وطنية تفصل الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة.

7ـ الدعوة إلى مراجعة وضع المرأة حين التقاضي في المحاكم من خلال تفعيل الخطط المتعلقة بإنشاء محاكم للأسرة والتوسع في إنشاء الأقسام النسائية داخل المحاكم.

8ـ التأكيد على تضمين المناهج الدراسية الحقوق والواجبات الشرعية للمرأة مما يساعد على إشاعة المفاهيم الصحيحة لموقعها في المجتمع.

9ـ مراجعة وتقييم التخصصات في التعليم الجامعي والمهني وفتح تخصصات جديدة تلبي احتياجات المجتمع وتتوافق مع طبيعة المرأة، والدعوة إلى افتتاح جامعات نسائية في المناطق.

10ـ التوسع في إنشاء المعاهد المهنية النسوية التي تتناسب مع طبيعة المرأة.

11ـ العمل على توفير فرص عمل ووظائف نسائية تستوعب مخرجات التعليم والتدريب بما يحقق الحياة الكريمة للأسرة.

12ـ مراجعة القواعد واللوائح المنظمة لعمل المرأة وتوسيع مجالاتها بما يتناسب مع طبيعة المرأة ولا يتعارض مع الضوابط الشرعية.

13ـ تكليف جهات الاختصاص بدراسة وضع المواصلات العامة المناسبة للمرأة.

14ـ توسيع مشاركة المرأة في إبداء الرأي، والمشاركة في قضايا الشأن العام.

15ـ تشجيع قيام المؤسسات والجمعيات التطوعية التي تعنى بالأسرة.

16ـ إقامة مراكز ثقافية واجتماعية نسوية في المدن والمحافظات والمراكز.

17ـ اهتمام الجهات الحكومية والخيرية بمشكلات المرأة الفقيرة.

18ـ تطوير الأنظمة لحظر العنف ضد المرأة بجميع أشكاله مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه الأنظمة.

19ـ دعوة وسائل الإعلام إلى إبراز قضايا المرأة والتعريف بحقوقها وواجباتها ودورها في بناء الأسرة والمجتمع.

قضايا الشباب

وفي الفترة من 24ـ 26 شوال 1425هـ 7ـ 9 ديسمبر 2004م استضافت الظهران اللقاء الوطني الرابع للحوار الفكري بعنوان (قضايا الشباب... الواقع والتطلعات). وجاءت التوصيات في البيان الختامي كالتالي: ـ محور الشباب والتعليم:

1ـ وضع استراتيجية لتقويم التعليم بمختلف مراحله وتطوير هياكله تأخذ في اعتبارها الثوابت والمتغيرات.

2ـ تطوير المناهج التعليمية وصولاً لتحقيق البناء العلمي والفكري السليم للشباب، مع العناية بالآليات المحققة لتنمية الجانب التطبيقي، وتنمية قدرات التفكير الناقد والإبداع.

3ـ التوسع في استخدام وسائل التعليم الحديثة من معامل ومختبرات وتعلم للحاسب الآلي.

4ـ التعجيل بشمول سائر مناطق المملكة بمؤسسات التعليم العالي ووضع الآليات المحققة للقبول في المراحل الجامعية بما يستجيب للنمو الكبير في أعداد خريجي الثانوية، ويوائم بين الرغبات والاحتياجات.

5ـ العناية بالبحث العلمي، وتنمية قدرات الشباب وتطويرها.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 2255
الصفحـات : 24 المسلسل : 197

6- التطوير المستمر لقدرات المعلمين عبر برامج ودورات تدريب متخصصة.

7- تنمية القدرات الذاتية للطلاب من خلال تشجيع النشاط غير الصفي والتعليم العام والجامعي ومعالجة المظاهر السلبية.

8- التعجيل في تنفيذ بناء المدارس الحكومية بدلاً من المؤقتة والمستأجرة.

- محور الشباب والعمل:

9- دراسة مشكلة البطالة، وبيان حجمها، ومدى خطورتها، ووضع البرامج الكفيلة بمعالجتها.

10- الدعوة إلى تطوير آليات مشروع السعودة وإشراك القطاع الخاص في صياغته.

11- تطوير أنظمة العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وتحديد ساعات العمل، بما يكفل الأمان الوظيفي.

12- الدعوة إلى إشاعة قيم العمل من المبادرة والمسؤولية وروح الجماعة والانضباط، مع تحقيق مبدأ العدالة.

13- استثمار الموارد المالية الحالية بما يحقق موارد دائمة للمستقبل من خلال العناية بالمشروعات الإنتاجية.

- محور الشباب والمجتمع والثقافة:

14- التواصل الإيجابي مع الثقافات الأخرى.

15- إشراك الشباب في قيادات مؤسسات المجتمع المدني.

16- تشجيع التواصل الدائم بين الشباب باختلاف توجهاتهم، ونشر ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر.

17- تيسير حصول الشباب على المعرفة من خلال إقامة مؤسسات ومراكز ثقافية وأندية أدبية ومكتبات في جميع المناطق.

18- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، والأيتام وذوي الظروف الخاصة، ومراجعة النظم المتعلقة بهم والبرامج المقدمة لهم.

19- تشجيع الشباب على المشاركة في العمل التطوعي بكافة أنواعه.

20- التوكيد على حضور صوت الشباب وتطلعاتهم في الإعلام.

- محور الشباب والمواطنة:

21- التأصيل الشرعي لمسألة المواطنة وتضمين ما يعزز حب الوطن والانتماء إليه في الخطاب الدعوي.

22- تحقيق الانتماء الشامل للوطن ومعالجة مشكلة التعصب.

23- تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة بين كافة المناطق.

24- التعجيل بدراسة مشكلات الشباب، وتأسيس هيئة عليا تختص بقضايا الشباب.

25- تأمين سبل العيش الكريم للأسر المحتاجة.

26- تطوير المناهج التربوية وتفعيلها.

27- إعادة رسم البرامج الإعلامية التي تتناول الوطن وتطويرها.

28- الاحتفاء بالمناسبات الوطنية وفي مقدمتها اليوم الوطني، بشكل يشعر الشباب بقيمتها ودلالاتها.

29- رفع مخرجات ورش العمل الشبابية التي أقيمت في مناطق المملكة إلى جهات الاختصاص.

30- رفع برقيات شكر وعرفان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد، وسمو النائب الثاني، وسمو أمير المنطقة الشرقية على دعم فعاليات اللقاء الوطني الرابع للحوار الفكري.

الرؤية الوطنية للتعامل مع الثقافات العالمية

في لقاء أبها الذي أقيم تحت عنوان "نحن والآخر" صدرت رؤية وطنية بديلة عن البيان الختامي، وتضمنت الرؤية 29 توصية داخل 5 محاور.

حيث جاء في الرؤية أوصى المشاركون باقتراح مشروع رؤية وطنية للتعامل مع الثقافات العالمية على أمل نشرها والتوعية بمضامينها في أوساط المجتمع السعودي، وذلك من خلال برامج عمل تقوم عليها المؤسسات الحكومية والأهلية.

وقد ناقش المجتمعون تلك القضايا وأكدوا أهمية صدور هذه الرؤية التي يمكن أن تتحول فيما بعد إلى وثيقة وطنية. وقد اتجه المجتمعون إلى التعبير بأن المقصود (بنحن): المواطنين السعوديين الذين يجمعهم دين واحد هو الإسلام ووطن واحد هو المملكة العربية السعودية ولهم آراء وتوجهات متنوعة. والآخر: هو المجتمعات الإنسانية الأخرى بجميع أديانها وحضاراتها وأوطانها. وبناءً على ذلك تم التوصل إلى مقترح مشروع رؤية وطنية للتعامل مع الثقافات العالمية، يتمثل في الآتي:

أولاً: المنطلقات العامة:

1. منطلقات إنسانية:

وهي منطلقات تلتقي عليها البشرية، وجاء بها دين الإسلام وهي:

أ. وحدة الجنس البشري حيث تجمعهم أخوة النسب الإنساني الذي يرجعون به إلى أبيهم آدم عليه السلام قال تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً).

ب. الكرامة الإنسانية التي يستحقها الإنسان لكونه آدمياً رجلاً كان أو امرأة قال سبحانه: (ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا) وبهذه الكرامة يصان دم الإنسان وعرضه وماله ونسبه وحرية ضميره.

2. منطلقات شرعية:

تقوم على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وتعتمد على:

أ. الأسس الإيمانية، وعدم قبول ما يناقضها استجابةً لأمر الله (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم).

ب. المعاني السليمة للتعاليم الإسلامية المتعلقة بالتعامل مع الآخر مثل:

الولاء: وهو رابطة حب وتناصر تتبادلها مع المسلمين، في مختلف أنحاء العالم، على اختلاف مذاهبهم وفقاً للثوابت الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية.

البراء: الابتعاد عما يتناقض مع الإسلام، وعدم التعاون مع أهله عليه، ولا يعني ذلك التعدي على حقوقهم أو عدم التعاون معهم في القضايا العادلة.

الجهاد: وهو بذل الجهد في تحقيق الخير ودفع الشر، علماً أن علاقة المسلمين بغيرهم هي السلم، والحرب حالة طارئة تشرعها الإسلام لدفع ورفع الظلم والعدوان.

الدعوة: وهي تعريف بالإسلام لزيادة تبصير المسلمين بدينهم، ولبيان ما فيه من قيم إيمانية إنسانية سامية لغير المسلمين.

الجدال بالتي هي أحسن: وهو الحوار بالقول اللين والأسلوب المهذب ومبادلة المحاور بأفضل مما يعاملنا به.

التعاون على البر والتقوى: التعاضد لتحقيق المصالح الإنسانية من خلال منظمات أو اتفاقيات بين الدول والشعوب.

ثانياً: التعامل الثقافي:

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 02-12-2006 العـــدد : 2255
الصفحـات : 24 المسلسل : 197

اللقاء السادس يعد الأول في مسيرة الحوار من حيث مناقشته أداء وزارات وجهات حكومية بعينها

بما أن الثقافة تشمل قضايا الاعتقاد واللغة والقيم والقوانين والأعراف والآداب والفنون التي تتشكل منها شخصية المجتمع، فإن تعاملنا الثقافي مع الآخر يتمثل فيما يأتي:

1. تحمل المسؤولية الثقافية التي يمليها موقع المملكة، واحتضانها الحرمين الشريفين، وولاؤها للإسلام.
2. الإفادة من الخبرات الثقافية الرائدة في مختلف المجتمعات الإنسانية بما لا يمس الهوية الوطنية.
3. تبني الحوار والمشاركة فيه سواء أكان دينياً أم ثقافياً أم حضارياً.
4. التفاعل الإيجابي مع المنظمات الثقافية الدولية وفقاً للدين والمصلحة الوطنية.
5. استثمار جميع قنوات التواصل الثقافي البنّاء مثل:

أ ـ مواسم الحج والعمرة لتبادل المنافع الثقافية والفكرية مع ضيوف الرحمن.

ب ـ الزيارات واللقاءات المتبادلة بين المؤسسات الحكومية والأهلية ومثيلاتها في العالم.

ج ـ العلماء والمفكرين المنصفين والباحثين عن الحقيقة.

د ـ الملحقيات الثقافية في سفارات المملكة.

هـ ـ المؤسسات العالمية التي تحتضنها المملكة مثل رابطة العالم الإسلامي، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وجائزة الملك فيصل العالمية.

و ـ المعارض والمهرجانات الثقافية والملتقيات الفكرية، والتجمعات الدولية والجوائز العالمية.

ز ـ ترجمة الإنتاج الفكري والإبداعي في حقول الفكر النافعة.

ك ـ المراكز والمؤسسات العلمية والمجامع الفقهية لدراسة الآخر والتفاعل معه خاصة المراكز المتخصصة في الدراسات الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط.

ل ـ تبادل المنح التعليمية وزيارات الطلبة والأساتذة والباحثين، وتسهيل إجراءات دخولهم.

م ـ وسائل الإعلام والاتصال وتقنية المعلومات.

ثالثاً: التعامل الاجتماعي:

بما أن المجتمع السعودي له ثوابته الدينية والاجتماعية، ولا يعني ذلك الانغلاق على الذات والانعزال عن العالم، ومن ثم فإن التعامل الاجتماعي مع الآخر يقوم على ما يأتي:

1. التعاون مع الداعين إلى القيم الإنسانية النبيلة بما يحفظ حقوق الإنسان وكرامته وحريته.
2. التعريف بالنظام الاجتماعي الإسلامي في شموليته وعدله للبشرية.
3. المشاركة في العمل الخيري العالمي، والتعاون مع المؤسسات الإنسانية الدولية والاستفادة من تجارب الآخرين خارج الوطن.
4. رفض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعاني منها بعض المجتمعات وحماية مجتمعنا منها من خلال تفعيل المؤسسات والمراكز الاجتماعية والتربوية.
5. التفاعل الإيجابي الدولي مع القضايا الاجتماعية مثل: حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وقضايا الفقر والبطالة والاهتمام بقضايا البيئة من خلال المؤسسات الحكومية والأهلية.
6. التعاون مع الهيئات والجمعيات العالمية المهتمة بشؤون المرأة في ما يحقق كرامتها ويحفظ حقوقها التي شرعها الله لها، وإزالة العوائق التي تحد من ذلك، وتشجيع تمثيلها في تلك الهيئات والجمعيات.

رابعاً: التعامل السياسي:

الالتزام في العلاقات الدولية بمنهج الإسلام المؤسس على العدل قيمة مطلقة وعلى الوفاء بالعهود والعقود والاتفاقات الدولية، وبناءً عليه فإن التعامل السياسي يقوم على:

1. الانطلاق من النظام الأساسي للحكم في المملكة في تعاملنا مع الآخر.
2. التواصل والتعاون مع الآخرين بما لا يمس الوحدة الوطنية.
3. مركزية القضية الفلسطينية وتحرير القدس.
4. التعامل الأخلاقي مع الوافدين وتفعيل الأنظمة الوطنية التي تحمي حقوقهم.
5. الدعوة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية للدول العربية والإسلامية، وتلافي مخاطر تفتيتها، وحماية حقوق الإنسان فيها، والعمل على التكامل فيما بينها.
6. دعوة الدول إلى الالتزام بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تجاه مواطنيها والمقيمين على أراضيها ومعاملتهم معاملة إنسانية تحفظ لهم إنسانيتهم وحقوقهم، وتسعى إلى نبذ أي أعمال أو تصريحات عنصرية ضد الإسلام أو المسلمين، ودعوة منظمة المؤتمر الإسلامي لإنشاء جهاز قانوني لحماية حقوق الأقليات المسلمة في العالم.
7. نشر ثقافة الحوار والتسامح بين المجتمعات والشعوب.
8. تفعيل دور سفارات المملكة وممثلياتها في الخارج بما يعزز التواصل الإيجابي مع الآخرين.
9. تأكيد دور مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني في التواصل مع المجتمعات الأخرى.
10. استثمار العلاقات الاستراتيجية بالقوى الكبرى لخدمة المصالح الوطنية، وعقد شراكات استراتيجية مع القوى الصاعدة في العالم، وتوعية المواطنين بأهمية هذه العلاقات.

خامساً: التعامل الاقتصادي:

نظراً لما تحظى به المملكة من ثقل اقتصادي على الساحة العالمية، فإن تعاملنا الاقتصادي مع الآخر ينبغي أن يتم توظيفه لتعزيز التواصل والحوار من خلال:

1. التأكيد على السياسة النفطية للمملكة في تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي.
2. التأكيد على الدور الذي تقوم به الصناديق التنموية السعودية التي تقدم المعونات المالية للدول والشعوب الأخرى الذي يعزز التواصل مع الآخر.
3. تفعيل دور المؤسسات الاقتصادية المختلفة، كالغرف التجارية والصناعية واللجان الاقتصادية المشتركة في مجال تعزيز التواصل مع الآخر.
4. العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وتهيئة بيئة استثمارية محلية ملائمة تشجع هذه الاستثمارات على استيعاب القوى العاملة الوطنية.
5. تشجيع تبادل الاستثمارات التي تعزز العلاقة مع الآخر.
6. العمل على تسريع تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.
7. تعزيز التبادل التجاري تصديراً واستيراداً، بما يحقق المنافع المشتركة لجميع أطراف التبادل.